

Distr.: General
26 August 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 55 من جدول الأعمال المؤقت*

الممارسات الإسرائيلية والأنشطة الاستيطانية التي تمس
حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان
العرب في الأراضي المحتلة

الجولان السوري المحتل

تقرير الأمين العام

موجز

أُعدَّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 99/75 المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، الذي
طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها السادسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار.
ويتضمن التقرير موجزاً للرسائل الواردة من حكومات الجمهورية العربية السورية والعراق وكوبا.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

140921 140921 21-11840 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 99/75 الذي اتخذ في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، والذي طلبت فيه الجمعية إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تمتثل للقرارات ذات الصلة المتعلقة بالجولان السوري المحتل. وأبرزت الجمعية على وجه الخصوص قرار مجلس الأمن 497 (1981)، الذي قرر فيه المجلس، في جملة أمور، أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي، وطالب فيه إسرائيل بأن تلغي قرارها على الفور.
- 2 - وفي القرار 99/75 أيضاً، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار.

ثانياً - تنفيذ القرار 99/75

- 3 - في 23 نيسان/أبريل 2021، وجهت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، باسم الأمين العام، مذكرة شفوية إلى حكومة إسرائيل أشارت فيها إلى القرار 99/75، وطلبت فيها معلومات عن أي خطوات تكون قد اتخذت، أو يُزعم اتخاذها، بشأن تنفيذ القرار. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم يكن قد ورد أي رد من حكومة إسرائيل.
- 4 - وفي 23 نيسان/أبريل 2021 أيضاً، وجهت مفوضية حقوق الإنسان، باسم الأمين العام، مذكرة شفوية إلى جميع البعثات الدائمة في جنيف بغية توجيه انتباهها إلى القرار وطلب معلومات عن أي خطوات تكون قد اتخذت، أو يُزعم اتخاذها، بشأن تنفيذ القرار. ووردت ردود من الجمهورية العربية السورية والعراق وكوبا.
- 5 - وفي نفس اليوم أيضاً، وجهت مفوضية حقوق الإنسان، باسم الأمين العام، مذكرة شفوية إلى هيئات الأمم المتحدة المختصة، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والدولية، والمنظمات الإنسانية الدولية، ووجهت فيها انتباهها إلى القرار. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم يكن قد ورد أي رد منها.
- 6 - وفي 3 أيار/مايو 2021، وجهت البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية مذكرة شفوية إلى مفوضية حقوق الإنسان أكدت فيها على أن المجتمع الدولي ظل يطالب على مدى عقود بأن تمتثل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالجولان السوري المحتل، ولا سيما قرار مجلس الأمن 497 (1981). ونص ذلك القرار، ضمن أمور أخرى، على بطلان قرار السلطة القائمة بالاحتلال في 14 كانون الأول/ديسمبر 1981، فرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل، واعتبر هذا القرار باطلاً ولاغياً وليس له أية شرعية.
- 7 - وأشارت الجمهورية العربية السورية إلى أن الجمعية العامة رفضت احتلال إسرائيل للجولان السوري منذ عام 1967، وطلبت إسرائيل بالانسحاب من كل الجولان السوري المحتل وفقاً لحدود الرابع من حزيران 1967، بما في ذلك في القرار 24/75 الذي اتخذ مؤخراً.
- 8 - وأكدت الجمهورية العربية السورية أنه على الرغم من مطالبات الأمم المتحدة المتكررة بأن تنتهي السلطة القائمة بالاحتلال احتلالها المستمر للجولان السوري، وأن توقف ممارساتها القمعية اليومية ضد

المواطنين السوريين الذين يعيشون تحت الاحتلال، وأن توقف انتهاكاتها للقانون الدولي، فإن دعوات المجتمع الدولي لم يكن لها أثر رادع. وأكدت الجمهورية العربية السورية أن إسرائيل تواصل ارتكاب أفعالها دون عقاب، وتحظى بحماية بعض أعضاء مجلس الأمن لها من المساءلة.

9 - وكررت الجمهورية العربية السورية إدانتها للقرار غير القانوني الذي أصدره رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك والذي أقر فيه بـ "السيادة الإسرائيلية" على الجولان السوري المحتل. وأكدت الجمهورية العربية السورية أن ذلك القرار يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن 497 (1981).

10 - وأشارت الجمهورية العربية السورية إلى ردود الفعل الدولية التي تدين الإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة (انظر A/75/328، الفقرة 9).

11 - وأشارت الجمهورية العربية السورية إلى أن سكان الجولان السوري المحتل أعربوا عن رفضهم لمحاولة إسرائيل فرض قوانينها وإقرار شرعيتها في الجولان السوري المحتل بإجراء انتخابات للمجالس المحلية في الإقليم. وقد قاطع سكان الجولان السوري المحتل هذه الانتخابات على الرغم من قمع السلطات الإسرائيلية للاحتجاجات واعتقالها أعدادا كبيرة من الأشخاص.

12 - وكررت الجمهورية العربية السورية إدانتها لمشروع بناء غنفات ريحية في الممتلكات الخاصة للسكان العرب السوريين في الجولان السوري المحتل، مشيرة إلى أن الهدف من المشروع هو إدامة الاحتلال، بطرق منها بناء المستوطنات وتوسيع نطاقها ومصادرة الأراضي الزراعية. ووصفت الجمهورية العربية السورية كيف منحت إسرائيل، في إطار المشروع، شركة طاقة إسرائيلية ترخيصا لبناء ما بين 45 و 52 غنفة ريحية في أراض زراعية في الجولان السوري المحتل. وحذرت الجمهورية العربية السورية من مجموعة من المسائل المحددة في سياق المشروع، منها ما يلي:

(أ) سيتم بناء المشروع على 6 000 دونم من الأراضي الزراعية الخاصة التي يملكها السكان العرب السوريون في الجولان الذين يعيشون في القرى المجاورة، على الرغم من الاحتجاجات الجماهيرية ضد المشروع من قبل سكان المنطقة. فمن شأن المشروع أن يحد من نمو القرى المجاورة، مما يتسبب بارتفاع كثافة المناطق السكنية في هذه القرى المكتظة بالسكان بالفعل، وسيؤدي إلى أضرار صحية وبيئية وزراعية، مما سيؤثر سلبا على سبل عيش السكان العرب السوريين. وسيحتل المشروع خمس جميع الأراضي الزراعية المتاحة للسكان العرب السوريين في الجولان السوري المحتل؛

(ب) سيتم أيضا إنشاء خط تيار الجهد العالي لنقل الطاقة الكهربائية من الغنفات الريحية إلى مستوطنة كتسرين الإسرائيلية، بالإضافة إلى إقامة محطة جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية؛

(ج) يعكس قرار إسرائيل السماح للشركة بتنفيذ المشروع على الأراضي الزراعية التي يملكها السكان العرب السوريون استمرار سياسة الاستيطان التمييزية، التي من الواضح أن المشروع جزء منها؛

(د) في 12 تموز/يوليه 2020، أفادت التقارير أن ممثلي الشركة دخلوا الأراضي الزراعية التابعة للسكان العرب السوريين في الجولان السوري المحتل بمرافقة وحماية أعداد كبيرة من قوات الأمن الإسرائيلية. وأغلقت الطرق المؤدية إلى أراضي ما يقرب من 1 000 مزارع عربي سوري من أجل السماح للشركة ببدا عملها. وتجمع مئات الأشخاص للاحتجاج على المشروع وتأثيره المدمر والتأكيد على معارضتهم لهما؛

(هـ) رداً على المشروع، أعلن سكان الجولان السوري المحتل إضراباً عاماً وتوجهوا إلى الأرض المعنية للاحتجاج على القرار ومنع السلطات والشركة من البدء في تنفيذ المشروع. وأفيد بأن قوات الأمن الإسرائيلية ردت بالقمع والترهيب، وأصيب المتظاهرون بجروح وتعرضوا للاعتقال.

13 - وأدانت الجمهورية العربية السورية ما وصفته بالضغط الذي تمارسه حكومة إسرائيل على سكان القرى العربية السورية في الأرض المحتلة لقبول سندات الملكية الصادرة عن السجل العقاري الإسرائيلي بدلاً من سندات الملكية التي تصدرها الجمهورية العربية السورية. وأشارت الجمهورية العربية السورية إلى أن السكان تعرضوا للتهديد بمصادرة أراضيهم إذا لم يقبلوا وثائق الملكية الصادرة عن السجل العقاري الإسرائيلي. وأشارت الجمهورية العربية السورية أيضاً إلى مطالب السلطات الإسرائيلية بتقديم شهادات ملكية الأراضي العائدة للعرب السوريين، ولا سيما شهادات ملكية الأراضي في عين قنية والمنطقة الصناعية في مجدل شمس. وأفادت التقارير بأن السلطات هددت أيضاً بمصادرة تلك الأراضي إذا لم تقدم الوثائق.

14 - ووصفت الجمهورية العربية السورية سياسات عديدة نفذتها إسرائيل بهدف إدامة احتلالها للجولان السوري، بما في ذلك بناء المستوطنات وتوسيع نطاقها ومصادرة الأراضي الزراعية وإنشاء صناعة زراعية تدعم المستوطنين الإسرائيليين وتهدف إلى إلحاق الضرر بالصناعة الزراعية للسكان العرب السوريين في الأرض المحتلة. وسلطت الجمهورية العربية السورية الضوء بوجه خاص على ما يلي:

(أ) واصل المجلس الإقليمي للمستوطنات الإسرائيلية، في نشرته الأسبوعية، الإعلان عن توسيع نطاق المستوطنات في ضوء تزايد عدد المستوطنين الإسرائيليين. وتتسارع وتيرة بناء المنازل أو المقطورات المجهزة للسكن المؤقتة، مع وجود خطط لإنشاء مساكن للإقامة لأجل أطول. ولوحظ ذلك أيضاً في حالة مستوطنتي أودم وأنيعام. واستمر العمل في بناء ما يسمى بمرافق الخدمات للمستوطنات في كتسرين وكدمات تسفي ونوف وكناف ونفيه أطياف ويوناتان. وارتفع عدد المستوطنين في مستوطنة كتسرين بمقدار 2 000 مستوطن جديد منذ عام 2019، وفقاً لدائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل؛

(ب) بدأ تنفيذ خطة متعددة السنوات لتطوير وتعزيز الزراعة في المستوطنات الإسرائيلية القائمة في الجولان السوري المحتل البالغ عددها 33 مستوطنة، مما يشجع الشباب الإسرائيلي على الالتحاق بالقطاع الزراعي؛

(ج) أعلنت إسرائيل، في نيسان/أبريل 2019، عن خطط لتوسيع نطاق المستوطنات، شملت بناء 30 000 وحدة سكنية، وبناء مستوطنات جديدة، ونقل 250 000 مستوطن إلى الجولان السوري المحتل، مما سيغير التكوين الديمغرافي للمنطقة؛

(د) أيدت إسرائيل استيلاء المستوطنين الإسرائيليين على الأراضي واستغلال الأراضي من جانب المستوطنات بغرض إنتاج منتجات زراعية مختلفة. وأوضحت الجمهورية العربية السورية أن ذلك يشكل عبئاً اقتصادياً لا يطاق على السكان العرب السوريين في الجولان السوري المحتل، مشيرة إلى أن منافسة غير عادلة بسبب السياسات التمييزية تهدد مستقبل السكان العرب السوريين الذين يعتمدون على الزراعة في تأمين سبل عيشهم؛

(هـ) في حزيران/يونيه 2019، بدأ مشروع إقامة مستوطنة جديدة تحمل اسم ترامب، رئيس الولايات المتحدة السابق. وأعلن المجلس الإقليمي للمستوطنات عن وصول منازل مؤقتة جديدة لاستيعاب 20 أسرة من المستوطنين الجدد الذين تم قبولهم للعيش في المستوطنة، من أصل 300 أسرة قدمت طلبات

في هذا الشأن. وستمنح هذه الأسر قطعة أرض لبناء منازل دائمة في المستوطنة. وبإشراف المجلس الإقليمي للمستوطنات بناء الهياكل الأساسية والمرافق الاجتماعية في المستوطنة لاستقبال هذه الأسر العشرين خلال شهري كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021؛

(و) وأصلحت إسرائيل فرض قيود على السكان العرب السوريين في الجولان السوري المحتل لمنع بناء القرى وتوسيع نطاقها، لا سيما في قرية مجدل شمس. وتفاقم الاكتظاظ الشديد في هذه المنطقة بعد مصادرة مساحة أكثر من 80 000 دونم، تمتد من شمال مجدل شمس إلى عين قنية، وتعرف بحسب ما تفيد التقارير باسم مشروع محمية حرمون؛

(ز) أعطت إسرائيل الموافقات اللازمة للبدء في بناء أحياء المستوطنات والمرافق المرتبطة بها في الجولان السوري المحتل، وهو ما وافقت عليه لجنة التخطيط والبناء في اجتماعها الأول لعام 2021. وشملت الخطط بناء فندق يضم 200 غرفة وثلاثة مجمعات سكنية سياحية بجوار أكبر محميتين طبيعيتين في الجولان السوري المحتل، بالإضافة إلى إنشاء منتزه بمساحة 900 فدان في مستوطنة كتسرين، التي بنيت أساساً على أنقاض قرية قصرين السورية.

15 - وأشارت الجمهورية العربية السورية إلى أن إسرائيل تواصل استغلال الموارد الطبيعية في الجولان السوري المحتل، وأن الشركات الإسرائيلية والمتعددة الجنسيات تؤدي دوراً مركزياً في تنفيذ سياسات إسرائيل التي تصفها الجمهورية العربية السورية بأنها استعمارية. وأثارت الجمهورية العربية السورية مسألة استغلال المياه باعتبارها مصدر قلق خاص، وأشارت إلى أن السلطة القائمة بالاحتلال اعتمدت عدة أساليب لمصادرة الموارد الطبيعية، بما فيها المياه، في انتهاك لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يلي:

(أ) مصادرة الأراضي القريبة من خط وقف إطلاق النار وزرع الألغام الأرضية في هذه الأراضي؛

(ب) مصادرة الأراضي لإقامة معسكرات ومواقع عسكرية وبناء الطرق، بما في ذلك في الأراضي البعيدة عن خط وقف إطلاق النار؛

(ج) مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات والمرافق الزراعية والصناعية؛

(د) تسييج 100 000 دونم من الأراضي، وضعت تحت تصرف هيئة حماية الطبيعة؛

(هـ) المصادرة غير المباشرة للأراضي من خلال عملية مشككت، التي تنطوي على منح قرض زراعي مقابل رهن عقاري لدى بنك إسرائيلي ومصادرة العقار إذا لم يتم سداد القرض بالكامل خلال فترة زمنية محددة؛

(و) مصادرة وبيع مياه الشرب، وقصر وصول السكان العرب السوريين إلى مصادر المياه غير الصالحة للشرب فقط، مع إمكانية الحصول على مياه الشرب فقط بسعر مبالغ فيه، فضلاً عن منع المزارعين السوريين من حفر الآبار وتخزين المياه المستخدمة في الري؛

16 - وأشارت الجمهورية العربية السورية إلى نزع ملكية عشرات آلاف الدونمات من الأراضي في قرية جباتا الخشب السورية مؤخراً، وهي تقع ضمن المنطقة المنزوعة السلاح التي أنشأتها الأمم المتحدة في عام 1974، بهدف بناء خنادق بالقرب من الأراضي السورية. ووفقاً للجمهورية العربية السورية، فإنه يتعذر على السكان العرب السوريين في القرية، نتيجة لذلك، الوصول إلى عشرات آلاف الدونمات من الأراضي المملوكة للقرية.

- 17 - وأشارت الجمهورية العربية السورية إلى أن إسرائيل سعت باستمرار إلى فرض الهوية الإسرائيلية ووثائق الأحوال المدنية على السكان العرب السوريين كوسيلة لترسيخ الاحتلال. وعلاوة على ذلك، واصلت إسرائيل منع السكان العرب السوريين في الجولان السوري المحتل من زيارة أسرهم في سوريا والتواصل معهم.
- 18 - وأشارت الجمهورية العربية السورية إلى أن إسرائيل تواصل انتهاك حقوق الإنسان للعرب السوريين في الجولان السوري المحتل، ولا سيما الحق في الصحة والحق في العمل والحقوق الزراعية والثقافية. وتنتهك هذه الحقوق من خلال مجموعة من الممارسات والتدابير التمييزية التي تتخذها القوات الإسرائيلية.
- 19 - وشددت الجمهورية العربية السورية على ضرورة معالجة مسألة حق السكان العرب السوريين في الجولان السوري المحتل في الصحة، ودعت المنظمات الدولية، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، إلى توفير إمدادات صحية وطبية عاجلة في سياق انتشار فيروس كوفيد-19، لا سيما بسبب نقص الخدمات الطبية في الجولان السوري المحتل نتيجة للممارسات التمييزية والعنصرية التي تنفذها إسرائيل.
- 20 - وأكدت الجمهورية العربية السورية مجددا رفضها لمحاولات إسرائيل إدامة احتلال الجولان السوري، وانتهاكها المستمر للقانون الدولي، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأحكام اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949 (اتفاقية جنيف الرابعة) في الجولان السوري المحتل. ورفضت الجمهورية العربية السورية كذلك أي شكل من أشكال الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء الأخرى لهذا النهج، والذي من شأنه أن يشكل انتهاكا لالتزاماتها الدولية بوصفها دولا أعضاء في الأمم المتحدة.
- 21 - وأكدت الجمهورية العربية السورية من جديد دعوتها الدول الأعضاء إلى تعزيز القانون الدولي للضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لإنهاء احتلالها للجولان السوري، وإلى عدم الاعتراف بأي وضع قانوني ينشأ عن انتهاكات إسرائيل للقواعد الأمرة للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، دعت الجمهورية العربية السورية الدول الأعضاء إلى الامتناع عن تقديم أي مساعدة إلى الاحتلال.
- 22 - ودعت الجمهورية العربية السورية كذلك الأمين العام إلى تجميع أسماء جميع مؤسسات الأعمال والشركات التجارية المشاركة في أنشطة تمكن أو من شأنها أن تمكن، بشكل مباشر أو غير مباشر، من بناء ونمو المستوطنات في الجولان السوري المحتل، وأن تستفيد منها، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار 497 (1981)، وإلى الإبلاغ عن تلك المؤسسات والشركات.
- 23 - وشددت الجمهورية العربية السورية، على وجه الخصوص، على ضرورة الامتناع عن تقديم الدعم السياسي والاقتصادي الذي سيسمح لإسرائيل بإدامة احتلالها للجولان السوري المحتل، ومواصلة انتهاكاتها لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن 497 (1981) وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، مع تسليط الضوء، بصفة خاصة، على أي مساعدة لاستمرار المستوطنات الإسرائيلية و/أو إنشاء مستوطنات جديدة في الجولان السوري المحتل.
- 24 - وناشدت الجمهورية العربية السورية أيضا المجتمع الدولي والمنظمات الدولية القيام برصد الانتهاكات الصارخة التي ترتكبها إسرائيل للقانون الدولي، ودعت إلى اتخاذ تدابير فعالة ولموسة لوقف هذه الانتهاكات، ولا سيما تلك المتعلقة بالممارسات الاستيطانية غير القانونية الرامية إلى إطالة أمد الاحتلال وإدامته.

- 25 - وأكدت الجمهورية العربية السورية من جديد أن الجولان السوري المحتل جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية، وأن استعادته من إسرائيل، بكل الوسائل التي يجيزها القانون الدولي، حق أبدي لا يخضع للمساومة أو التنازلات ولا يسقط بالتقادم.
- 26 - وأخيراً، تشدد الجمهورية العربية السورية على أن استقرار منطقة الشرق الأوسط ومصادقية الأمم المتحدة يستوجبان اتخاذ التدابير لكفالة تنفيذ جميع القرارات الدولية ذات الصلة بإنهاء احتلال الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري، والانسحاب منها إلى خط الرابع من حزيران 1967، وفقاً لما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981) و 2334 (2016).
- 27 - وفي 26 أيار/مايو 2021، وجهت البعثة الدائمة للعراق مذكرة شفوية إلى مفوضية حقوق الإنسان أكدت فيها موقفها المؤيد للحظر الدولي للاستيلاء على الأراضي بالقوة، وشددت فيها أيضاً على أهمية جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بهوية الجولان السوري المحتل، بالإضافة إلى إدانة الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني.
- 28 - وأكد العراق على ضرورة احترام مقاصد الأمم المتحدة وأهدافها المتصلة بضرورة ضمان احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وتطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالجولان السوري المحتل.
- 29 - وأكد العراق مجدداً موقفه الرافض للتوسع الاستيطاني وغيره من المشاريع التجارية التي تقوم بها إسرائيل في الجولان السوري المحتل، فضلاً عن رفضه لجميع السياسات التي تؤثر على الحالة الاقتصادية للشعب السوري في الجولان.
- 30 - وأكد العراق حق النازحين في العودة، وشدد على عدم شرعية التدابير التي تتخذها إسرائيل لفرض قوانينها وولايتها القضائية على الأراضي التي تحتلها، بما في ذلك الجولان السوري المحتل. ورفض العراق أيضاً الانتخابات المحلية التي أجرتها إسرائيل في الجولان السوري المحتل، وأكد من جديد أهمية الامتنال لاتفاقية جنيف الرابعة.
- 31 - وأعرب العراق عن قلقه إزاء تقارير الأمم المتحدة التي تبين مدى معاناة الشعب العربي السوري في الجولان السوري المحتل، وطلب إلى الأمم المتحدة أن تمارس دورها في إنهاء هذه المعاناة والاحتلال غير القانوني.
- 32 - ووجهت البعثة الدائمة لكوبا مذكرة شفوية إلى مفوضية حقوق الإنسان في 5 تموز/يوليه 2021، مشيرة إلى أن المجتمع الدولي كرر الإعراب عن قلقه إزاء معاناة السكان العرب السوريين في الجولان السوري المحتل بسبب الانتهاكات المنهجية والمستمرة لحقوق الإنسان الواجبة لهم التي ترتكبها إسرائيل منذ عام 1967، وأن المجتمع الدولي طالب بإنهاء احتلال الجولان السوري.
- 33 - وأشارت كوبا إلى أنها تعتبر أنه ينبغي الاعتراف بأن جميع الإجراءات أو التدابير أو الأحكام التشريعية أو الإدارية التي اعتمدتها إسرائيل أو التي يمكن أن تتخذها، بهدف تعديل الوضع القانوني والطابع العمراني والتكوين الديمغرافي للجولان السوري المحتل وهيكله المؤسسي، فضلاً عن محاولات إسرائيل تطبيق ولايتها القضائية وإدارتها في الأرض المحتلة بصورة غير قانونية، لاغية وباطلة، ولا شرعية أو تأثير لها من الناحية القانونية.

- 34 - وشددت كوبا على أنه من غير المقبول أن يستمر الاحتلال العسكري غير القانوني للجولان السوري من جانب إسرائيل منذ 14 كانون الأول/ديسمبر 1981، على الرغم من المطالبة المستمرة من قبل المجتمع الدولي بأن توقف إسرائيل فرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها بحكم الأمر الواقع على الإقليم. وشددت كوبا بشكل خاص على أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير جائز بموجب القانون الدولي، ويحظره ميثاق الأمم المتحدة.
- 35 - ورفضت كوبا الممارسات التي تقوم بها إسرائيل والرامية إلى السيطرة على موارد الجولان السوري المحتل والاستيلاء عليها، بما يتعارض مع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن السيادة الدائمة للسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية.
- 36 - وأدانت كوبا بشدة إعلان رئيس الولايات المتحدة السابق الاعتراف بالجولان السوري المحتل بوصفه جزءا من أرض إسرائيل، مشيرة إلى أن هذا الأمر يشكل انتهاكا خطيرا وصارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار 497 (1981). وشددت كوبا على أن هذا الإعلان ينتهك المصالح المشروعة للشعب السوري والأمتين العربية والإسلامية، وله عواقب وخيمة على الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط، ويزيد تصاعد حدة التوترات في هذه المنطقة.
- 37 - وحثت كوبا مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين، على نحو ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، واتخاذ القرارات اللازمة لوقف الإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة لدعم إسرائيل في اعتزامها ضم الجولان السوري المحتل.
- 38 - ودعت كوبا إسرائيل إلى وقف الممارسات المهينة التي تتعارض مع تمتع السكان العرب السوريين في الأرض المحتلة بالكامل بحقوق الإنسان، والكف عن تطبيق التدابير القمعية ضدهم. وأبرزت كوبا كذلك أن الاحتلال الأجنبي، وسياسات التوسع والعدوان، والتمييز العنصري، وإنشاء المستوطنات، وإقامة ما يسمى بالأمر الواقع، وضم الأراضي الأجنبية بالقوة، كما حدث في الجولان السوري المحتل، ممارسات تنتهك الصكوك والمعايير الدولية وتؤثر سلبا على حقوق الإنسان للشعب السوري.
- 39 - وشجبت كوبا الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل للقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالمحتجزين العرب السوريين في الأرض المحتلة، وكررت الإغراب عن قلقها من استمرار هذه الممارسات، مع تسليط الضوء، على وجه الخصوص، على الإبقاء على الظروف اللاإنسانية في السجون التي أنشأتها إسرائيل، وهي مسألة تتسبب في تدهور صحة هؤلاء الناس وتعرض حياتهم للخطر.
- 40 - ودعت كوبا إسرائيل إلى الانسحاب الفوري من كل أراضي الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران 1967، امتثالا لقراري مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973)، وأن تتخلى عن اعتزامها ضم الجولان، وهو إقليم خاضع للسيادة السورية. وشددت كوبا على أن استمرار الاحتلال غير القانوني للجولان السوري وضمه بحكم الأمر الواقع يشكلان حجر عثرة أمام تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة.